تشيلي

انتخابات آذار ومصير اليسار

في نفس اليوم الذي جرت فيه انتخابات الدورة الاولى في فرنسا (« آذار ») ، جرت الانتخابات النيابية في تشيلي . وأوجه الشبه بين المعركتين لم تقتصر على التاريخ : ففي كلا البلدين اللذين يسودهما نظام ديمقراطي برلماني بورجوازي يشكل اليسار قوة ذات شأن . ولكن بينما فشل اليسار الفرنسي في الوصول الى الحكم ، استطاع التحالف اليساري في تشيلي (الذي يحمل اسم « الاتحاد الشعبي ») ان يوطد استمراره في الحكم على الاقل للسنوات القليلة المقبلة . وفي كلا البلدين ، يشكل التحالف اليساري بشكل رئيسي من الحزبين الشيوعي والاشتراكي الا ان المواقف السياسية للاشتراكيين في فرنسا وتشيلي مختلفة جداً .

ولا بد من التذكير بفارق كبير بين البلدين : فمهما تشابهت البنى الفوقية (على صعيد الاجهزة الديمقراطية البورجوازية للدولة بشكل خاص) ، فتشيلي بلد متخلف اقتصاديا يواجه المشاكل نفسها التي تواجهها دول العالم الثالث على اختلاف انظمتها، في الوقت الذي اصبحت فيه فرنسا الدولة الرأسمالية الرابعة من حيث الانتاج القومي بعد الولايات المتحدة واليابان والمانيا (لوموند ديبلوماتيك ، آذار ١٩٧٣) .

وتمتد التشيلي في قرب القارة الجنوبية على اكثر من ٤٠٠٠ كيلو متر من الشمال الى الجنوب على ساحل المحيط الهادي . ويحدها شمالا البيرو وشمالا شرقيا بوليفيا وشرقا الارجنتين . ويقارب عدد سكانها العشرة ملايين لمساحة تزيد على ثلاثة ارباع المليون متر مربع. (للمقارنة مساحة مصر مليون كم مربع تقريبا) ولغتها الرسمية الاسبانية .

التطورات الاخيرة : في خريف عام ١٩٧٠ ، وصل الى الحكم في انتخابات الرئاسة زعيم الحزب الاشتراكي سلفادور اليندي على رأس تحالف يساري ضم ستة احزاب (اهمها الحزبان الشيوعي والاشتراكي) .

وكانت نتيجة هذه الانتخابات (بالنسب المئوية من الاصوات) للمرشحين الثلاثة الرئيسيين :

مرشح اليسار اليندي	٣٦٫٣ ٪
مرشح الحزب القومي (اليميني) اليساندري	٣٤٫٩ ٪
مرشح الديمقراطيين المسيحيين تومبك	٢٧٫٨ ٪

وعملا بالنظام الرئاسي في تشيلي ، تمكن اليندي من ممارسة صلاحيات الحكم رغم وجود اكثرية برلمانية معارضة لبرنامج التأميمات والاصلاح الزراعي الذي وضعه « الاتحاد الشعبي » .

وحاولت قوى اليمين المعارضة عرقلة اجراءات الحكم مدعومة احيانا من الشركات الاحتكارية الاميركية ووكالة الاستخبارات المركزية (كما اظهر ذلك الصحفي الاميركي جاك اندرسون) ، فعملت على تهريب الاموال للخارج ودفعت قطاعات البورجوازية وبعض قطاعات البورجوازية الصغيرة (التجار) للتصدي بالعنف للوضع القائم . ومع اقتراب الانتخابات النيابية ، ضاعف اليمين جهوده ، واقام تحالفا ضم كافة القوى المعارضة في محاولة لاحراز المقاعد في الكونغرس (مجلس النواب والشيوخ) ، مما كان سيسمح له بسحب الثقة من رئيس الجمهورية واسقاطه .

وفشل اليمين في تحقيق هدفه واخفض تمثيله في مجلس النواب بستة مقاعد ، ومقعدين في مجلس الشيوخ لصالح التحالف اليساري. وجاءت نتائج الانتخابات كما يلي (حسبما نشرتها جريدة الحزب الاشتراكي « اولسما هورا » الصادرة في سانتياغو بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧) :

الحزب	نسبة الاصوات
احزاب الاتحاد الشعبي	
الحزب الاشتراكي	١٨٫٣٧
الحزب الشيوعي	١٥٫٩٧
الحزب الراديكالي	٣٫٥٥
حركة العمل الشعبي	
الموحد (مابو)	٢٫٦٦
اليسار المسيحي	٫٩١
العمل الشعبي المستقل	٫٨٧
الاتحاد الاشتراكي الشعبي	٫٢٨
مجموع احزاب اليسار	٤٢٫٦١
احزاب الكومندرالية الديمقراطية	
الديمقراطية المسيحية	٢٨٫٥٠
الحزب القومي	٢١٫٣١
الحزب الديمقراطي القومي	٫٣٥
حزب اليسار الراديكالي + الديمقراطية الراديكالية	٣٫٦٣
مجموع احزاب اليمين	٥٣٫٧٩

وهذه النتائج مقروءة بسندي الملاحظات التالية :

١ ـ الحزب الرابح الرئيسي في الانتخابات هو الحزب الاشتراكي (حزب اليندي) . فقد رفع نسبته من ٣ر١٢ بالمئة في انتخابات ١٩٦٩ الى ١٨ر٣٧ ومقاعده النيابية من ١٤ الى ٢٩، حالا بذلك مكان الحزب الشيوعي على رأس احزاب « الاتحاد الشعبي » .

٢ ـ الحزب الخاسر الرئيسي هو الحزب الراديكالي باشتقاقاته الثلاثة في الحكم والمعارضة فبينما كانت نسبة اصوات الحزب الموحد في ١٩٦٩ ، ١٢ بالمئة انخفضت نسب الفروع مجموعة من ٧ر١٧ ، وانخفض عدد المقاعد مجموعة من ٢٤ الى ٨ . وهذا الحزب، العضو في « الاممية الاشتراكية »

(اميلدلتن انظر مقال «شؤون فلسطينية» عدد ١٩) يصل الطبقات الوسطى ، التي انحازت على ما يبدو بعد عامين من حكم اليسار الى جانب الاحزاب اليمينية الكبيرة . وعلى ضوء هذا التطور تتضاءل اهمية هذا الحزب بشكل عام ، وفرعه الاساسي في « الاتحاد الشعبي » بشكل خاص ، وهذا الامر له اهمية من وجهة النظر الفلسطينية ، نظرا لمواقفه المؤيدة لاسرائيل ابان حرب ١٩٦٧ .

٣ ـ يسطر اذا على الساحة (التشريعية) اربعة احزاب : الحزبان الاشتراكي والشيوعي في الحكم والديمقراطية المسيحية والحزب القومي في المعارضة . الى جانب تنظيم « لا برلماني » لعب دورا هاما في السنوات الاخيرة وهو « حركة اليسار الثوري » (م.ي.ر. بالاسبانية) الذي مارس الكفاح المسلح سابقا والتأييد النقدي للنظام بعد ١٩٧٠ ، ويؤثر الآن على فئات واسعة من الفلاحين المعدمين والعمال الفقراء والمثقفين .

٤ ـ تظهر النسب الانتخابية لاحزاب اليمين اذا ما قورنت بنسب انتخابات ١٩٦٩ ، تحولا في التوازن الداخلي لصالح الحزب القومي (اقصى اليمين) على حساب الديمقراطية المسيحية . وهذه العملية التي قد تستمر ، تؤشر الى احتداد الموقف العدائي من النظام للطبقات العليا والوسطى التي كانت الديمقراطية المسيحية تمثلها .

القوى اليسارية الرئيسية

١ ـ الحزب الشيوعي : تأسس عام ١٩٢٢ وانضم الى الاممية الثالثة (موسكو) ، ويقف في القضايا العالمية مواقف قريبة من مواقف الاتحاد السوفياتي (وفي القضية الفلسطينية بالذات) وفي القضايا الداخلية يدعو الى تقديم المكتسبات وعدم الاسراع في عمليات التأميم ومحاولة كسب البورجوازية الصغيرة وقطاعات من الوسطى الى جانب الاتحاد الشعبي . وهو يدعو على هذا الاساس الى الحوار مع الديمقراطيين المسيحيين .

٢ ـ الحزب الاشتراكي : تأسس عام ١٩٣٣ واعلن منذ تأسيسه تبنيه للمنهج الماركسي في التحليل والممارسة . ويعتبر في تشيلي نفسها اشد تصلبا من الحزب الشيوعي في برنامجه الاشتراكي ويتهمه المنشقون احيانا «بالارهابية» وتدعو قطاعات واسعة فيه الى تبني العنف في مواجهة مؤامرات اليمين . وقف ابان حرب حزيران ١٩٦٧ مع الحزب الشيوعي ضد العدوان واجرى منذ ذلك الحين زيارات متبادلة مع عدة احزاب عربية تقدمية (كتاب « اسرائيل ودول العالم » مركز الابحاث ص٤٩٤) .

٣ ـ الحزب الراديكالي : تأسس عام ١٨٥٨ ومثل منذ تأسيسه مصالح الطبقات الوسطى الناشئة في مواجهتها للاقطاع والطبقات القديمة . ووصل الحزب مرارا الى الحكم بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٥٢ وفي عام ١٩٦٩ سيطرت القوى المقدمة نسبيا على اجهزة الحزب وانفصلت عنه مجموعات انضمت الى المعارضة . وقد لاحظنا اعلاه تضعضع وضع الحزب بعد الانتخابات الاخيرة ، نتيجة لتحول التنافس الى مواجهة مباشرة بين الطبقات الادنى (العمال ، الفلاحين الفقراء والعاطلين عن العمل) والطبقات العليا التي احتوت على ما يبدو جزءا كبيرا من الطبقات الوسطى .

عدد المقاعد في مجلس النواب	عدد المقاعد في مجلس الشيوخ
٢٩	٧
٢٤	٩
٥	٢
٢	—
١	١
—	—
٦٣	١
	٢٠
٥٠	
٣٤	١٩
—	٨
٢=٢+١	—٢=٠+٢
٨٧	٣٠

٤ ـ اليساريون المسيحيون : نشأت كل من حركة « مابو » وتنظيم « اليسار المسيحي » بعد انشقاقات في الحزب الديمقراطي المسيحي في السنوات الاخيرة . وهذه الحركات تتحول اكثر فاكثر نحو مواقف جذرية من القضايا الداخلية والخارجية . الا ان تأثيرها ما زال محدودا وبالمقابل فقد تؤدي التناقضات الداخلية للحزب الديمقراطي المسيحي الى انسلاخات اخرى نظرا لوجود مجموعات معارضة داخل الحزب للموقف العدائي من « الاتحاد الشعبي » .

٥ ـ حركة اليسار الثوري (م.ي.ر) لا تنتمي هذه الحركة الى « الاتحاد الشعبي » ، وكانت قبل وصول الاخير الى الحكم تعد للعمل المسلح ، خاصة ضد الاقطاعيين في الارياف .

وقد عملت بشكل اساسي على دفع الفلاحين الفقراء (والهنود الحمر منهم) للاستيلاء على الاراضي بالقوة ، كما ساهمت في عمليات استملاك الابنية الجديدة لصالح العاطلين عن العمل . وهي بذلك تحاول دفع الحكم الى مواقف اكثر جذرية من اليمين ، مؤذنة بحتمية الصدام معه في المراحل المتقدمة . وقد اتخذت على هذا الاساس موقفا اكثر فاكثر نقديا من القوى التي تعتبرها « اصلاحية » (وبالذات الحزب الشيوعي) .

الموقف من قضية فلسطين

رغم تواجد عدد كبير من المهاجرين العرب (واغلبهم يعمل في التجارة) في دول اميركا اللاتينية ، الا ان التأثير الصهيوني الذي يرافق الوجود الامبريالي الاميركي الطاغي في هذه المنطقة جعل هذه الدول تتخذ موقفا عدائيا ابتداء من العدوان على قرار التقسيم عام ١٩٤٧ . وبالفعل شكلت اصوات دول اميركا اللاتينية اكثر من ثلث الصوتين الى جانب القرار (١٣ من اصل ٣٣) . ولكن تشيلي امتنعت آنذاك عن التصويت بعد ان كانت عازمة على تأييد القرار . ويفسر ادوارد غليك من مؤسسة لودود هرتسل بتيوبورغ في كتابه « اميركا اللاتينية ومشكلة فلسطين » (عام ١٩٥٨) جزئيا هذا الموقف بوجود جالية عربية ذات تأثير في كافة الاحزاب التشيلية وسيطرة عائلتين من اصل فلسطيني على قطاعات اساسية من التجارة والمال (ص١١٣) .

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، وبينما كان يحكم تشيلي لاول مرة رئيس « ديمقراطي مسيحي » اعتبر في ذلك الحين اصلاحيا جزئيا اتخذت تشيلي من الحرب مواقف مؤيدة لاسرائيل عمليا. ففي الدورة الاستثنائية للجمعية العمومية التي عقدت بين ١٧ و٢١ حزيران ١٩٦٧، شاركت تشيلي في وضع مشروع القرار الذي قدمته عشرون دولة اميركية لاتينية ودعمته الولايات المتحدة وضمنيا اسرائيل . كما صوتت ضد مشروع القرار الالباني وحتى ضد مشروع القرار الافرو ـ اسيوي المدعومين من الدول العربية .

وبعد مجيء اليندي الى الحكم ، نفر موقف تشيلي واصبح ممثلها في الامم المتحدة يصوت بشكل عام الى جانب القرارات التي تدعمها مصر والاتحاد السوفياتي . وفي « وثائق السياسة الخارجية لحكومة الاتحاد الشعبي » الصادرة عن وزارة الخارجية التشيلية فقرتان معبرتان عن موقف تشيلي الجديد . الاولى في خطاب اليندي الموجه الى مجلس الشيوخ والنواب في ٢١ ايار ١٩٧١ ، وجاء فيها :

« تقف تشيلي الى جانب القرار المقدم من الدول الافرو ـ اسيوية وغير المنحازة ، الذي ينادي باقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .. قائم على احترام حقوق كافة دول المنطقة ومصالح الشعب الفلسطيني » (ص٩٧) .

وجاءت الفقرة الثانية في البيان المشترك بين التشيلي وكوبا بتاريخ ١ آب ١٩٧١ وجاء فيها :

« فيما يختص بصراع الشرق الاوسط ، يطالب الجانبان بالانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ، ويكرران دعمهما للنضال العادل للشعوب العربية وللتطلعات الشرعية لشعب فلسطين » (ص٩٧) .

ورغم هذه المواقف التي يمكن ان تعتبر بداية تحول ايجابي ، ما زالت هناك بعض الالتباسات ففي مطلع ١٩٧٢ زار وزير التخطيط في تشيلي اسرائيل في اول زيارة على هذا المستوى منذ استلام اليندي للحكم. كما ترددت الانباء مؤخرا عن قبول اليندي دعوة لزيارة اسرائيل .

وهذه الملابسات لا بد من ان تدفع قوى حركة التحرر الفلسطينية والعربية الى اتخاذ مبادرات توضيحية على اعلى المستويات ، وخاصة باتجاه الحزبين الرئيسيين الحاكمين (الاشتراكي والشيوعي) . وهذه المبادرات هامة نظرا لخطورة تجربة تشيلي التي قد تجر سلسلة من التجارب المماثلة في اميركا اللاتينية ـ وحتى دول اوروبا اللاتينية (فرنسا وايطاليا) .

ومهما كان رأينا حول مسألة « الوصول السلمي الى الاشتراكية » فان تجربة تشيلي ـ في نجاحها او فشلها ـ جديرة بالاهتمام والمتابعة ■■

ـ مركز الابحاث الفلسطينية
ـ (« عالمنا » ، ايار ١٩٧٣)

ر اليندي أول رئيس ماركسي في اميركا اللاتينية

الولايات المتحدة

تشن حملة تسليح للأنظمة الرجعية في منطقة الخليج العربي

في الاسبوع الماضي دعا السناتور وليام فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي ، الحكومة الاميركية الى تعديل سياستها في الشرق الاوسط محذرا من ان استمرارها في سياستها المناهضة للعرب من شأنها ان تهدد باغلاق آبار النفط العربي في وقت يتزايد فيه اعتمادها عليه بوتيرة سريعة . وقد عبر فولبرايت في تصريحه آنذاك ، عن خشيته من ان تلجأ بلاده الى استعمال القوة العسكرية لضمان تزودها المنتظم من النفط العربي .

واذا كانت وزارة الخارجية الاميركية قد حرصت على نفي ان يكون ما جاء في تصريح فولبرايت من مخاوف حول استعمال القوة العسكرية لضمان المصالح النفطية الاميركية ، امر وارد بالنسبة لمخططي السياسة الاميركية في المنطقة ، فان هذا النفي ينطلق من نفس الاعتبارات التي انطلق منها تصريح وزير الخارجية الاميركية في وقت سابق ، بان ازمة الطاقة الاميركية ليست سببا يدعو الولايات المتحدة الى تغيير سياستها في الشرق الاوسط.

ان الولايات المتحدة تعتمد على القوى الاقليمية الحليفة لها في حماية مصالحها النفطية في الخليج العربي . وازمة الطاقة المتصاعدة التي تواجهها لن تدفعها الى اي تغيير في سياساتها الامبريالية في المنطقة بقدر ما ستدفعها الى تعزيز القدرات العسكرية لهذه القوى الاقليمية من اجل صيانة الانظمة الرجعية التابعة لها فيها ، ومن اجل تمكين هذه الانظمة من القيام بمهمات حماية هذه المصالح النفطية الامبريالية .

وحملة التسليح الاميركية لعدد من بلدان المنطقة في الفترة الاخيرة هي من ضمن خطة التعزيز هذه . وقد حدد ناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية هذا الاسبوع ، الهدف من حملة التسليح هذه في تصريح خاص ادلى به وقال فيه : ان للولايات المتحدة مصالح هامة في الكويت ، وفي منطقة الخليج « الفارسي » عامة . ومنذ ان وضعت بريطانيا في عام ١٩٧٢ ، نهاية لدورها كحامية لمنطقة الخليج « الفارسي » ، لم تجد الدول المجاورة للخليج بدا من تحمل مسؤولية اكبر لتامين هذه المنطقة ». واضاف الناطق بقول: « وستهدف الولايات المتحدة مساعدة هذه الدول على القيام بهذا الدور عن طريق تزويدها بكميات معقولة من المعدات العسكرية والخدمات المتعلقة بذلك طبقا لمتطلبات الدفاع » . (!)

في الواقع كان الناطق الاميركي يشير الى الانباء التي نشرت مؤخرا حول صفقات الاسلحة التي يجري التفاوض حولها بين الولايات المتحدة من جهة ، وبين الكويت والعربية السعودية ، والتي تجيء في اعقاب صفقة اسلحة اميركية ضخمة لايران. فمن جهة ذكرت صحيفة « الواشنطن بوست » الاميركية بان الكويت على وشك طلب دبابات وطائرات وصواريخ اميركية بقيمة تزيد عن نصف مليار دولار ، وبان الترتيبات النهائية بين المسؤولين الاميركيين والكويتيين بشأن صفقة الاسلحة ستتخذ في غضون الايام القليلة القادمة .

ومن جهة اخرى ذكرت الانباء الواردة من واشنطن ايضا بان واشنطن تجري مفاوضات مع العربية السعودية لبيعها ما قيمته اكثر من ٥٠٠ مليون دولار من السفن ومعدات المواصلات الحربية . وكان فريق من العسكريين من البنتاغون ، قد قاموا بزيارة للسعودية خلال الاسابيع الاخيرة وبحثوا خلالها مع المسؤولين السعوديين ما تحتاجه السعودية لتعزيز قواتها البحرية في الخليج العربي .

وبالاضافة الى مبيعات السلاح الاميركي المتوقعة للمملكة العربية السعودية ، فقد وصلت مبيعات الاسلحة الاميركية في منطقة الخليج العربي اليوم الى ما قيمته اكثر من اربعة ملايين دولار ، وذلك في اعقاب صفقة اسلحة اميركية لايران بلغت قيمتها مليارين و ٥٠٠ مليون دولار ، خلال الثمانية عشر شهرا الاخيرة ، بالاضافة الى مبيعات السلاح التي يجري التفاوض حولها مع الكويت ، وستصل قيمتها الى اكثر من ٥٠٠ مليون دولار .

ويشير بعض المسؤولين الاميركيين ان المبيعات المتوقعة للعربية السعودية ربما ستزيد قيمتها عن البليون دولار .

ولكن حملة تسليح الانظمة الرجعية في منطقة الخليج العربي ليست فقط حملة اميركية. فقد شاركت بريطانيا مؤخرا في عملية التسليح عندما قامت ببيع مئات الدبابات لايران ، وقد عقدت صفقة تسلح مع السعودية ايضا بلغت قيمتها ٦٢٥ مليون دولار ـ بالاضافة الى الصفقات العسكرية المحتملة بين السعودية وفرنسا بعد زيارة فيصل الاخيرة .

وفي تفسيرهم للمبيعات المتزايدة من الاسلحة الاميركية لبلدان الخليج العربي، ركز المسؤولون الاميركيون على « الحاجة للاستقرار في هذه المنطقة الغنية بالعالم » ، وضرورة « تحسين القدرات الدفاعية لهذه البلدان » . ولكنهم في الوقت نفسه يعترفون بان مبيعات السلاح هذه لهذه البلدان الغنية ، تساعد ميزان المدفوعات الاميركي ، وتساهم في تشغيل الصناعات الحربية في الولايات المتحدة .

ولكن اذا كانت حملة التسليح الاميركية بصورة رئيسية ، للانظمة الرجعية التابعة لها في منطقة الخليج العربي ، تعكس حرص الولايات المتحدة على تعزيز دكائز هذه الانظمة القائمة لصيانتها، وعلى تقوية قدراتها العسكرية لتستطيع ان تلعب دور الحامي للمصالح الامبريالية النفطية الاميركية في المنطقة ، فان خوف الولايات المتحدة ، والبلدان الراسمالية بصورة عامة ، لا يتوقف عند حدود القلق من الاعتماد المتزايد على النفط العربي ، بل انه يذهب الى ابعد من ذلك ، الى حدود الخوف من الاموال المتراكمة لدى البلدان العربية المنتجة للنفط ، والتي تمنحها القدرة على التأثير بصورة جذرية على استقرار نظام النقد العالمي ، والمضاعفات السياسية الناتجة عن هذه القدرة .

واذا ما تركنا الارقام تتكلم فان اتفاقية طهران حول الاسعار رفعت عائدات العربية السعودية ، اكبر بلد منتج للنفط ، من ١٢٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٠ ، الى ٢٦٦٠ مليون دولار في سنة ١٩٧١ ، ورفعت عائدات ايران من ١٠٩٣ مليون دولار الى ١٨٧٠ مليون دولار ، ورفعت عائدات الكويت من ٨٩٠ مليون دولار الى ١٣٩٥ مليون دولار . بالطبع كانت هناك زيادة في الانتاج ، ولكنها لم تكن موازية للزيادات التي طرأت على العائدات . وستكون هناك زيادات اخرى في المستقبل ، سنة بعد اخرى، خاصة وان مدى اتفاقية طهران ستنتهي في اواخر سنة ١٩٧٥ .

وتشير الاحصاءات انه سيجمع لدى بلدان الشرق الاوسط المنتجة للنفط خلال السنوات القليلة القادمة ، مبالغ طائلة من الرساميل .

وتؤكد احدى التقديرات الموثوقة بان عائدات البلدان المصدرة للنفط ستصل الى ٥٦ الف مليون دولار على اقل تقدير ، في سنة ١٩٨٠ !

ويعترف الخبراء بان مصدر القلق الاكبر هو ان تراكم المبالغ الضخمة من الاموال لدى بلدان الشرق الاوسط المنتجة للنفط يمكن ان يستعمل كسلاح لتهديد استقرار نظام النقد العالمي . وقد صور احد الخبراء حجم هذا « الخطر » ، عندما علق على المقالة بقوله : « لقد كان السبب في الازمات المالية الاخيرة تحرك ما قيمته بضعة بلايين من الدولارات فقط من بلد الى اخر . فتصوروا الاضرار الكامنة التي يمكن ان تنجم عن سيطرة بلد واحد على ٢٠ او ٣٠ بليون دولار » (!)
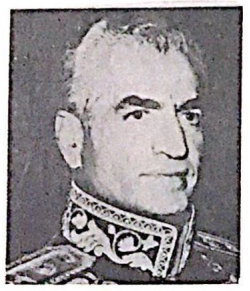
ان حملة التسليح الاميركية المستعرة لبلدان منطقة الخليج العربي ، لايران والسعودية بشكل خاص ، تعكس القلق ، وبالتالي حرص الولايات المتحدة والمعسكر الامبريالي ككل، على ضمان وحماية المصالح النفطية الامبريالية في المنطقة ، بتقوية القدرات العسكرية لتلك الانظمة القائمة فيها . ولكن الخطر الداهم على الوطن العربي ينطلق من خشية الولايات المتحدة والمعسكر الراسمالي من تراكم الاموال لدى بلدان المنطقة المنتجة للنفط التي تعطيها قدرة كافية على تهديد استقرار نظام النقد العالمي ■■